

ارتبط مع الوقت هيكلياً وعملياً بهذا الإزدهار المجنون بحكم الموقع التجاري للبنان ورسالته السياحية مما فرض ولمدة طويلة إنتهاج سياسة الباب المفتوح وحرية التعامل التي تجذب رؤوس الأموال الأجنبية والثروات العربية الهاشمة من خطر التأمين. ولأن هذا التحرر لا يعني على الإطلاق غياب السياسة أو النهج الاقتصادي، نشطة الدولة منذ ١٩٥٩ في تحديد معالم هذا النهج بتصوير مصاعفات الفوضى الاقتصادية وسلبياتها، مع الملاحظة أن التوجيه لا يعني التقيد أو الإحجام عن سياسة الخدمات وإنما تدعيم قطاعات أخرى بأسس ثابتة تؤمن لها استمراريتها وتطورها الطبيعي ضمن قواعد سليمة ومختبرة.

لاحظت الشهابية، كما أشرنا في القسم الأول، أن الحرية المطلقة في المجال الاقتصادي تهدد بخلل في توازن المناطق اللبنانية ويتفاوت في التركيبات الاجتماعية يجعلان من بيروت - مركز الخدمات - منطقة مميزة عن سواها. فأدرك عنف التحدى في القطاع الاقتصادي وعنف الرياح العاصفة في بناء المجتمع اللبناني. كانت القضية الاجتماعية شغلها الشاغل وهدفها الرئيسي، لكنها اصطدمت في محاولتها هذه بجدار الواقع اللبناني المريض وجذوره الممتدة إلى أعماق طابعه الطائفي الهرمي الذي قوض كل فكرة تطور أو إصلاح. النظام البرلماني اللبناني ارتكز برمته على الهيكلية الطائفية لدرجة اعتباره المستفيد الأول منها والضحية الأولى لها.

وفي كل ذلك، تميز «نهج الشهابية» بالصمت، بالعمل المبتعد عن حصد الثناء وابتزاز التأييد. حتى خيل للبعض بأن هذا «الابتعاد» عن «الجماهير» إنما يخفي وراءه أسراراً، تبارى كثيرون في «تفسيرها» وتحليلها.

إلى أن سُئل الرئيس شهاب مرّة: ألا تحب الناس يا فخامة الرئيس؟ فقال: «أظن أني أحبهم. ربما كنت على خطأ. علموني كيف أحب الناس. قالوا له: إنزل إليهم، أو دعهم يأتيون إليك. قال: وما الفائدة من كل ذلك. عندما عُيِّنت قائداً للجيش لم يكن للناس دور في تعيني ولكنني شعرت بأنني أصبحت مسؤولاً عن شرفهم الوطني فتحمّلت مسؤوليتي. وعندما انتُخبت رئيساً للجمهورية لم يكن اللبناني مسكين صوت في انتخابي ولكنني اكتسبت شرف المسؤولية عن كل لبناني، ولست طامحاً في المستقبل للترشيح إلى النيابة، وإذا كنت طامحاً إلى الرئاسة مجدداً، وهذا غير وارد، فالناس ليس لهم حق في انتخابي. إذن لماذا أنزل إلى الناس، لكي أركب على أكتافهم؟ ولماذا أدعوهم ليأتوا إليّ، ألكي أعطل أشغالهم؟... ولماذا من هنا، من زاويتي الصغيرة، أستطيع أن أتعامل مع الناس وأستطيع أن أعمل من أجلهم. قولوا لي: هل أنا مخطئ؟».



هـ - السياسة الخارجية

الإنفتاح على الشرق والدول الكبرى في الغرب طبع السياسة الخارجية للشهابية التي لم تقاطع الإتحاد السوفياتي معتبرة الدول الإشتراكية دولة صديقة. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد اتسمت العلاقات بالتعاون والود مع التحفظ تجاه مماشة واشنطن لإسرائيل.

وفي فترة تدشين الجنرال ديغول لسياسته المفتوحة على العرب، بإنهاe حرب الجزائر، إستطاعت الشهابية أن تقيم مع فرنسا علاقات متينة في مختلف المجالات، خصوصاً في المجال التربوي، لا سيما وأن سياسة الإنفتاح الفرنسية حظيت بتأييد المسيحيين والمسلمين في لبنان. إن عملية التوازن بين الشرق والغرب كانت دقيقة للغاية في السياسة الخارجية الشهابية. لقد بقي لبنان في العهد الشهابي أقرب إلى المعسكر الغربي منه إلى المعسكر الشيوعي مع حرص عميق على عدم إعطاء هذا الانفتاح طابع الإنحياز أو الإمتياز. ففي سياستها العربية عملت الشهابية على تجسيد حيادها الغربي غير أنها سايرت القاهرة أكثر من العواصم العربية الأخرى. كما أنها مدّت يد التعاون الصادقة إلى سوريا بعد إنفصالها عن الجمهورية العربية المتحدة.

في عهد الرئيس شهاب انضم لبنان كعضو مشارك إلى السوق الأوروبية المشتركة، وكانت الغاية من هذا الانضمام موازنة الميزان التجاري اللبناني مع الدول الأوروبية. وعندما انتقد بعض النواب هذه الخطوة، معتبرين إياها ربطاً للبنان بالغرب، أجبت الحكومة بأن هذا الانضمام لا يؤثر في استقلال لبنان الاقتصادي ولا في افتتاحه على سائر الدول ولا على إحتمال دخوله في سوق عربية مشتركة... إذا وجدت.

وتطبّيقاً لمبدأ إهتمام الشهابية بالطاقات البشرية اللبنانية أينما وُجدت، تم، على عهد الرئيس شهاب إنشاء «جامعة المغتربين اللبنانيين في العالم» بهدف خلق روابط تجمع اللبنانيين، المؤرّعين في مختلف القارات، وتنسّق بين إمكاناتهم الاقتصادية والثقافية في سبيل دعم قضايا لبنان والدول العربية. هذه السياسة الخارجية المتوازنة، المستوحاة من المعطيات الداخلية المتناقضة ومن مبادئ الميثاق الوطني، كان من نتائجها أن مّرّ لبنان بست سنوات من الإستقرار والسلام مع العالم الغربي. هذه العلاقة الوثيقة بين سياستنا الخارجية والتوازن الداخلي



والإقليمي وصفها الوزير فؤاد بطرس في صيف ١٩٦٩ بقوله: «أعتقد أن الخطوط الكبرى لسياسةنا الخارجية يحددها الميثاق الوطني وتلاته أشخاص يقررونها: رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء ووزير الخارجية. لقد كان من السهل على لبنان مماشاة الدول العربية عندما لم يكن هناك تيارات ثوروية وثورة فلسطينية منظمة في المنطقة. أما اليوم فإن اللبنانيين منقسمون حول ثمن الالتزام اللبناني بالقضايا العربية».

إن السياسة الخارجية للشهابية، وكما ذكرنا في القسم الأول من الكتاب، لم تسع إلى أدوار إقليمية أو دولية، فكل ما فيها أنها «توازن» وهدنة مستمرة سعت الشهابية إليها بوعي لكي يتسع لها معالجة القضايا الداخلية.

و - التوازن

أحد الهموم الداخلية، كان «التوازن». هذه الكلمة وحدها تعني، تدلّ على وجود فتّين قد يصعب دمجهما في بوتقة واحدة. لذلك وجب، على الأقل، إحلال التوازن بينهما.

فمن أجل التوازن، زيد عدد نواب المجلس من ٤٤ إلى ٩٩ عضواً يمثلون جميع المجموعات والإنتماطات، ومن أجل التوازن أيضاً، تم تشكيل حكومة من ١٨ وزيراً لأن «الشهابية» آمنت أن صنع الدولة اللبنانية لن يكون إلا مع اللبنانيين كما هم، مع كلّ الزعماء السياسيين مهما كانت قيمتهم ومن خلالهم».

هذا التكريس للنظام البرلماني الطائفي لا يشكّل، كما قلنا، سوى أحد ملامع التكتيك الشهابي الذي انطلق من واقع مأساوي حاول ولو مكرهاً مسايرته. ويقال، إن الرئيس شهاب قد عبر عن ذلك بطريقته المازحة عندما تساءل: «لم تقاتلوا عام ١٩٥٨ بعضهم ليصيروا نواباً وبعض الآخر لكي يبقوا نواباً إذن فليتفضّلوا كلّهم ويشاركوا في تمثيل الشعب».

إن حرص الشهابية على تطبيق التوازن الطائفي أثار جدلاً حول مضار الطائفية السياسية، وطرح على بساط البحث كيفية توافق دستور ١٩٢٦ مع الميثاق الوطني إلى حد التشكيك بشرعية هذا الدستور الذي كان الرئيس شهاب دائم الإشهاد به وهو السائل أبداً في كلّ ظرف أو مناسبة: «شو بيقول الكتاب؟».



الفصل الحادي عشر

أولاً | الظروف الزمنية والعناوين البارزة لخطبة العمد الشهابي

يقول الدكتور باسم الجسر في كتابه «ميثاق ١٩٤٢»: «هذا الجدل حول الدستور كان يتجدد ويتفاوت مع كل نزاع سياسي طائفي أو مشكلة اقتصادية إجتماعية فيجتهد المجتهدون ويتعصب المتعصّبون فتختلف التفسيرات وتبرز الإنقسامات بشكلها الطائفي المعهود. بالنسبة للمسيحيين المحافظين، إن المحافظة على الدستور واحترامه كانا يشكلان ضمانة للكيان الوطني وللحرريات العامة والخاصة. فدستور ١٩٢٦ يكرّس حرية التعليم والعبادة كما يكرّس سلطات رئيس الجمهورية الواسعة. وقد برر رينيه عجوري وميشال شيخا المحافظة على هذا الدستور بأنه يكرّس النظام البرلماني الديموقراطي القائم على التمثيل الطائفي، الذي بدونه لا يستقيم الوئام بين الطوائف وبالتالي لا يستقر السلام الداخلي».

«... أما سكوت المسلمين على بقاء دستور ١٩٢٦ فيختلف عن الأسباب المسيحية في المنطق والغاية، رغم وجود أسباب مشتركة حتى ولو كانت المنطقات أو المصالح متضاربة أحياناً».

هكذا مثلاً نرى أن النظام الطائفي الذي تكرّسه المادة ٩٥ من الدستور، يعطي رئيس الحكومة حق تأمين حقوق متساوية، في الشكل والكمية على الأقل، في الوظائف العامة، لأبناء طائفته، في الوقت الذي ما كانت هذه الحقوق أو الحصص لتصل لو طبقة قاعدة الجدارنة والكفاءة. كما أتاح الدستور للمسلمين فرصة المحافظة على حرية التعليم والأحوال الشخصية والتراص الثقافي الإسلامي الذي كان تفوق التعليم في المعاهد والجامعات المسيحية والأجنبية يهدده بالزوال. على هذا الأساس أنشئت كلية حقوق جامعة بيروت العربية عام ١٩٦١».

عام ١٩٥٨، كتب الباحث السياسي الفرنسي بيير راندو: «إن تحقيق الوئام الطائفي عن طريق تمثيل الطوائف في مجلس النواب، لم يكن كافياً ولم يؤد إلى إنشاء روابط متينة بين الطائفة السنّية والكيان اللبناني، لذلك كان لا بد من إيجاد روابط على مستوى قمة الحكم حتى يشعر المسلمون فعلاً بالمشاركة في الحكم. إن الخلاف الذي نشأ عام ١٩٤٣ بين السلطات الفرنسية وأول حكومة استقلالية وحد بين الطائفتين المارونية والسنّية، وأقمعها باقتسام الحكم. وهذا الإقتناع يعتبر جزءاً من الميثاق الوطني. لذلك فإن تبني النظام الطائفي من قبل رجال الاستقلال عام ١٩٤٣ أكد إزدواجية السلطة التنفيذية وجعل من توزع المراكز الكبرى بين الطوائف عنصراً أساسياً في التوازن الطائفي، فالميثاق من هذه الزاوية كان تكريساً للمشاركة، بالرضى والتساوي، بين المسلمين والمسيحيين في الدولة اللبنانية».



موكب الرئيس في وسط بيروت قبل طوفان الجنون

هذه الإزدواجية في السلطة انعكست على أشكال الحكم جمِيعاً وأبرزت التناقضات التي ولدت بدورها النزاعات المتكررة «كُلّ ما دق الكوز بالجرّة» - وكما يقول الدكتور الجسر: «هكذا يفرض النظام الطائفي على لبنان اتخاذ إجراءات مقتبسة عن البرلمانية لطبع نظامنا بهيكليتها». ولم يكتف زعماء الطوائف بالمشاركة



الفصل الحادي عشر

أولاً| الظروف الزمنية والعنابر البارزة لخطة العمد الشهابي

البرلمانية في الحكم بل طالبوا بحقائب وزارية تضفي على زعاماتهم طابعاً تنفيذياً رسمياً وتحفظ لهم «دوم العز».

كلّ هذا يبرر قيمة التصديق الوزاري على الصعيد الطائفي لأنّه التعبير الواضح عن إرادة الطوائف والمجموعات التي يمثلها الوزير فكأنّها هي التي تطبع ختمها على المشروع والقرار للحصول على مكاسب جديدة أو تمنع، بشخص وزيرها طبعاً، عن التصديق والختم لحرمان فئة أو مجموعة مناهضة، تحت شعار الحفاظ على التوازن وصون التركيبة، وضرورة الدوزنة والإبقاء على الصيغة، إلى ما هنالك من تبريرات تمرّ المصلحة الوطنية من خلالها والكافأة والقدرات.

فكيف يمكن إذن تدعيم الوحدة الوطنية من جهة وإرضاء المطالب الطائفية التي لا يمكن أن يستجاب

لها إلا بتكريس الفروقات بين اللبنانيين؟^٦
الوحدة الوطنية كانت وما تزال منطلق كلّ حكومة وكلّ سياسة وغايتها. في سبيل هذه الوحدة عملت الشهابية على زيادة عدد النواب وتوسيع الدائرة الانتخابية وإتاحة الفرصة لأكبر عدد من السياسيين للمشاركة في تحمل المسؤوليات والمحافظة على مبدأ إشراك أكثر من طائفة في انتخاب النائب أو اللائحة. وأضافت إلى ذلك مبدأ مراعاة التوازن الطائفي بشكل دقيق في الوظائف».

يقول الدكتور إدمون رباط: «إن تفكير فؤاد شهاب كان مُشبعاً بضرورة إزالة شعور الغبن من قلوب المسلمين، فأخذ بصيغة المناصفة في الوظائف، بين المسلمين والمسيحيين، وهي صيغة مستقاة من الواقع اللبناني».

هذه المناصفة الطائفية كانت أساس الخطة الشهابية بعد ثورة ١٩٥٨ لأنّها انطلقت من الواقع المقسم فحاولت التوحيد، ولا توحيد دون اعتدال ولا



إعتدال دون عدالة. لكن بعض الزعماء المعارضين لسياسة الشهابية أصرّوا على تكريس طائفية بعض الوظائف الكبرى والحساستة مما حمل سائر الطوائف على التمسك بحصصهم ومكاسبهم فعرفت الإدارة اللبنانية بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ تصعيدياً للتنازع الطائفي بين الموظفين، وبالتالي بين المواطنين، في الوقت الذي كانت خاتمة الإصلاح الإداري الذي اعتمدته الشهابية عكس ذلك تماماً.

وفي مكان آخر من كتابه المذكور، يتبع الدكتور الجسر قائلاً: «صحيح أن قاعدة التوازن الطائفي في الوظائف العامة عتيقة، عمرها عمر متصرفية لبنان وقد كرّسها الدستور اللبناني في المادة ٩٥ منه والرسائل الملحة بمعاهدة ٦٦ و ٦٧ مكرر». صحيح أيضاً أن البيان الوزاري الذي ألقاه رياض الصلح في ٧ تشرين الأول ١٩٤٣ أدان الطائفية وأوصى بضرورة تجاوزها في المستقبل. إنما الصحيح والأكيد في الوقت نفسه أن التوازن الطائفي في الوظائف الإدارية مبدأ لا بدّ منه في ترسیخ أسس الوحدة الوطنية، لأن كلمة وحدة تذكّر حالاً بوجود اختلاف أو إنقسام».

إلى جانب مبدأ التوازن عمّدت الشهابية إلىأخذ الكفاءة الوظيفية والقدرة العلمية والشخصية بعين الإعتبار في تعينها موظف أو إجراء مباراة، إذ تبيّن في مطلع الستينات أن كلّ الطوائف تضمّ عدداً كافياً من أصحاب الكفاءة والتخصص، لذلك كان نظام المباراة لدخول الوظائف واعتماد الشهادات الجامعية (بدلاً من بطاقة التوصية من زعيم) سبباً كافياً في طرق أبناء الطبقات المتوسطة أبواب الوظائف الكبرى وولوجهها، مما أدى وبالتالي إلى مزيد من الالتقاء والإندماج بين الطبقات الوسطى الإسلامية والمسيحية فكان من شأنه أن عزّز الوئام الوطني الشامل، على نطاق أوسع من اتفاق العائلات الكبرى والزعamas السياسية.

كانت الشهابية تأمل في أن تعطي هذه السياسة ثمارها، في مدة عشر سنوات تتلوها خطوات أخرى لصهر الطوائف تدريجياً في مجتمع وطني واحد وذلك في محاولة مدروسة لتكريس وتدعم الوحدة الوطنية وفق أسس واضحة المعالم والأهداف متخاطبة بذلك المصالح الفردية والفتوية، لأنّه كما يقول أحد الفلاسفة الفرنسيين: بين القوي والضعيف، الحرية هي الطغيان، والقانون هو العدالة والإنصاف».



ذ - مبادئ الإصلاح

تساءلت الشهابية عن كيفية بناء دولة حديثة وديمقراطية برلمانية أكثر عقلانية، واقتصاداً وطنياً أصلب دعائماً في الوقت الذي يجب إرضاء الزعامات التقليدية والطائفية التي تتعارض مصالحها الآنية مع بناء دولة عصرية؟ وكيف بوسع الدولة أن تتدخل في النشاط العام؟

يقول الدكتور خطار شibli: «من مميزات الدولة العصرية، أنها ذات نزعات تدخلية تختلف حدة أو تساهلاً باختلاف المحيط والزمن، وأن نشاطها لم يعد وفقاً على الميدان السياسي والإداري، بل تعمّه إلى الميادين الاقتصادية والإجتماعية. ولم تكن الدولة مختارة في هذا الاتجاه الجديد، بل فرضه عليها التسابق الاقتصادي العالمي، والحركات الشعبية المختلفة».

تطبيقاً لرغبتها في تبني مبدأ الإصلاح الشامل، عملت الشهابية على اعتماد أسلوب خاص للحكم يؤمن لهذا الحكم الاستقرار اللازم لمتابعة عملية الإنماء. هذا الأسلوب يلخص بأن تبقى الحكومة أطول مدة ممكنة بدعم أكيد من رئيس الجمهورية أثبتت فعاليته الإيجابية، خير دليل على ذلك حكومة ٢١ تشرين الأول برئاسة رشيد كرامي.

هذا الأسلوب الذي ارتضته الشهابية وعملت بموجبه على ضمان استمرارية الحكومة أطول مدة ممكنة لضمان نتائج تخطيط وزاراتها وعمر تنفيذ هذه النتائج، كان الدافع الأكيد لإصدار القوانين الهامة بمراسيم معجلة استناداً إلى المادة ٥٨ من الدستور. ومن هذه القوانين الهامة التي لم يناقشها المجلس النيابي قانون الانتخابات النيابية، قانون الإصلاح الإداري، قانون النقد والتسييل، قانون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، قانون مصرف الإنماء. هذه القوانين، كانت قد أرسلت إلى مجلس النواب حيث بقيت أشهراً بل سنوات نائمة في الأدراج. إنعتبر الشهابية أن تدعيم الوحدة وصيانة الكيان الوطني يمّرّان بالعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. لذا، ذكر العالم الأميركي «مايكيل هدسون» المتخصص في الشؤون اللبنانية، في كتابه «الجمهورية غير الثابتة»: «إن الشهابية كانت ميثاقاً جديداً جاء ب الرجال جدد إلى مراكز الإدارة الحساسة، وأدخل التخطيط والعدالة الاجتماعية إلى الحكم، مع محافظة على الاقتصاد الحر والنظام الطائفي. كان استمرار الدولة بالنسبة للشهابية يتقدّم كل شيء».



فكانت سياستها تستهدف الميثاق الوطني أو تحديه، بإعطائه محتوى أقرب إلى مفهوم العروبة المتتطور وأوفر عدالة إجتماعية». هكذا بدت الشهابية، ولو اعترض المعترضون أو انتقد المنتقدون، ذات شخصية مميزة وثابتة تعرف ماداً تريد. تخطط لما تريد وتتفند. قد يقول البعض أنها تسرّعت في التصرّف أو أخطأات في السعي، لكن كلّنا يعرف أن مواجهة الأشياء مرة واحدة خير من التردد أو عدم المواجهة.

وبدلًا من التسليم بما ردد بعضهم: «ما كان أقسى حكم الشهابية على اللبناني»، نبادر إلى التصحيح بقولنا: «ما كان أقسى حكم اللبناني على الشهابية». ورغم ما قيل، تبقى الشهابية ذلك النداء الأول لعصربنة الدولة وتحديها، تبقى تلك الآفاق الجديدة التي لم تكن موجودة من قبل، تبقى شعار، على الأقل شعار، العدالة والإعدال الاجتماعيَّين اللبنانيَّين. والشهابية قامت، أرادت أن تقوم، على مركبات ومبادئ صريحة، جريئة، مركبات لا تفرق بين طائفة وأخرى أو بين منطقة أخرى بل بين إنسان قادر على تقبّل التطوير، وآخر متشبث بواقعه الاجتماعي والحياتي والفكري. من الخطأ إذاً اعتبار التجربة الشهابية مجرد تسوية و«تطبيط» حسابات أطراف نزاع ١٩٥٨. إنها محاولة بعيدة المدى والأهداف للتقريب بين تيارين مختلفين كان المسلمين والمسيحيون يشتهركون في تبَّيَّنِهما ويتطَّرِّفون في تغذية الفرقة أو الوحدة بينهما حسبما تقتضي السياسة والظروف. وفي هذا، ربما، نقطة القاء الواضح بين الشهابية والديغولية، ربما لأن التجربتين عقبتا حرباً أهلية سببها اختلاف الأحزاب في فرنسا والطوابئ في لبنان، فالنتيجة واحدة: الإنقسام. والحلّ واحد: الشهابية هنا والديغولية هناك.



الفصل الحادي عشر أولاً | الظروف الزمنية والعناوين البارزة لخطبة العمد الشهابي



اللقاء التاريخي: إحترام متبدّل للحقوق والواجبات
الرئيسان فؤاد شهاب وجمال عبدالناصر في لقاء الخيمة على الحدود اللبنانيّة السوریة

ثانياً | الكيلومتر ١٠١ لقاء الخيمة (٢٥ آذار ١٩٥٩)

إن أهمية هذا اللقاء تكمن، برأينا، في حدوثه ضمن الإطار الزمني لعصر تشنج المنطقة العربية. أهميته في أنه تم مع الرئيس جمال عبد الناصر، مالئ الدنيا وشاغل الناس آنذاك. أهميته، في مكان حدوثه والأبعاد المرافقة لتحديد هذا المكان. لماذا الحدود الفاصلة بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة؟ ولماذا عبد الناصر بالذات؟ قلنا، إن المرحلة الأولى من عمر عهد الشهابية، تميزت بترسيخ مبادئ الوحدة الوطنية. وعندما نقول الوحدة فلأنها من المقومات الأولى للسيادة. هاجس السيادة، هو الذي دفع الرئيس شهاب إلى تسريع إجلاء قوات الأسطول السادس عن الأراضي اللبنانية، هاجس السيادة أيضاً هو الذي حمله على مقابلة عبد الناصر بهدف التركيز على خصائص سياسته الخارجية. تلك السيادة المستوحاة من سياسة بشارة الخوري قبل عام ١٩٥٠ أي: لا أحلاف عسكرية مع الغرب، تعاون مخلص ووثيق مع الدول العربية، وحياد بين المحاور العربية. هذه السياسة الخارجية سمحت للشهابية بمراعاة مبادئ التوازن الطائفي الداخلي ومقتضيات الوحدة الوطنية.

استقلال الأرض والتمسك بسيادتها تجسداً إذاً في عقد على الحدود اللبنانية بين الرئيسين فؤاد شهاب وجمال عبد الناصر. جرى الاجتماع التاريخي في ٢٥ آذار ١٩٥٩ في كوخ أو خيمة إذا صَحَّ التعبير تُبْني على عجل في المنطقة العيادية التي تفصل الحدود اللبنانية عن الحدود السورية فوق الكيلومتر ١٠١ تحديداً الذي يفصل بين العاصمة السورية والحدود اللبنانية، أما السبب في ذلك فكان إيجاد حل لعقد الاجتماع باعتبار أن زيارة الرئيس شهاب للقاهرة كانت سُتُّحدث أثراً سلبياً في الأوساط المسيحية التي اتهمت القاهرة بِإفتعال الأحداث اللبنانية، كذلك مجيء عبد الناصر إلى لبنان، كان من شأنه خلق مشكلة. في هذا الاجتماع أكد الرئيس عبد الناصر للرئيس شهاب إحترامه لسيادة لبنان وكيانه، وأكَّد الرئيس شهاب للرئيس العربي سياسة لبنان الإيجابية في الميدان العربي. وبعد هذا اللقاء قام بين العاصمتين تعاون مخلص ووثيق استمر حتى وفاة جمال عبد الناصر.

لماذا عبد الناصر؟

عربياً، وصف العهد الشهابي بأنه متفاهم ومتحاور مع الرئيس المصري دون سائر الملوك والرؤساء العرب. لماذا؟ ربما لأن الناصرية كانت في أوجها تمتَّد من المحيط إلى الخليج. كان ذلك في بداية العهد الشهابي. وبعد مجيء اللواء فؤاد شهاب في



الفصل الحادي عشر

ثانياً | الكيلومتر ١٠١ اللقاء الخيمة (٢٥ آذار ١٩٥٩)

أعقب الثورة وبعدما هدأت العاصفة وانصرفت الحكومة الرباعية إلى تسيير الأعمال، كان لا بدّ من لقاء مع جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة بإقليميها مصر وسوريا.

السياق التاريخي والتحضير للحدث

الثلاثاء ٩ أيلول قصد علي بزّي دمشق، ومنها في اليوم التالي إلى القاهرة. إستقبله جمال عبد الناصر موافداً خاصاً مساء ١١ أيلول، وتسلّم منه رسالة الرئيس اللبناني المنتخب:

«سيادة الأخ الرئيس،

من دواعي إغباطي الشديد أن تكون أول رسالة أكتبها بعد وقوع اختيار مواطننّ اللبنانيين على شخصي للقيام بمهام رئاسة الجمهورية، هي التي أوجّهها إلى سيادتكم. وإذا كنت أرى هذه الفاتحة وليدة الأمر الطبيعي أكثر مما هي وليدة الصدفة، فإنني لأجد فيها رمزاً عفوياً لما أرجوه من عهد جديد بين الجمهورية العربية المتحدة الشقيقة ولبنان.

لقد قامت الجمهورية الشقيقة بخطوات إيجابية للمعاونة على تصفية الجوّينها وبين لبنان. وإنني، وكلّ من أمكنه أن يطّلع على الواقع كما اطلعت، لنعرف في هذه الخطوات رغبتكم وتذللّكم الشخصي ونسجّل فيه فضلكم الكبير.

ويسعدني أنكم تعرفون ما عندي من رغبة مماثلة. وقدرّون أنني سأبذل أقصى الجهد لإزالة التوتر الذي أصاب علاقات بلدنا الأخوية، وإعادتها إلى أصنف مما كانت عليه في سابق العهد وأمتن، تحقيقاً لخيرهما جمِيعاً ولسلامة وحدة الصف العربي كله وتراثه.

إن تلك الخطوات الأخيرة من الجمهورية الشقيقة تشجعني على البحث منذ الآن، أي قبل تسلّمي رسميّاً مقاليد الرئاسة، في خطوات إيجابية أخرى من جانبها تساعد كثيراً على دخول بلدنا دون إبطاء في عهد من التعاون العملي المبني على الإخلاص والصراحة.

ولقد عهدت إلى الصديق العزيز السيد علي بزّي أن يعرضها لسيادتكم، وهو محل ثقتنا وتقديرنا الشخصية وثقة وتقدير جميع من عرّفوا تجزّده ومزاياه الكثيرة ووطنيته الصادقة التي دفعته دائمًا إلى السعي من أجل قيام أوّل التعاون والتضامن بين لبنان وكلّ بلد عربي بنوع عام، وبينه وبين الجمهورية العربية المتحدة بنوع خاص.



آذار ١٩٥٩، الحدود التي لم يتم ترسيمها بعد:
الرئيسان شهاب وعبد الناصر، أكرم الحوراني، عبد الحميد غالب وعبد الحميد السراج

وإنني، وأنا أعرب عن أملِي، بل ثقتي من أن يلقى لدى سعادتكم ما يكُلُّ سعيه بالنجاح،
أرجو أن تتفضّلوا يا سيادة الرئيس بقبول أصدق عواطفِي الأخوية، متمنياً لشخصكم
ال الكريم التوفيق والسدود، ولشعب الجمهورية الشقيقة السعادة والمجد.
بعض خطوات متلاحقة قررها فؤاد شهاب بعد تسلمه صلاحياته الدستورية، واتسم



الفصل الحادي عشر

ثانياً | الكيلومتر ١٠١ القاء الخيمة (٢٥ آذار ١٩٥٩)

معظمها بتطبيع علاقه لبنان بالجمهوريه العربيه المتّحدة. ألغى تدبیراً كانت اتخذه حکومة سامي الصلح في عهد سلفه في ٢٥ تموز، قضى بطرد السفير المصري الذي كان أضحي سفير دولتي الوحدة عبد الحميد غالب من لبنان. في ٦ تشرين الثاني عاد إلى منصبه بقرار من حکومة رشيد كرامي قبل أيام. عندما نزل من الباخرة في مرفأ بيروت فاجأه كمال جنبلاط ونسيم مجذلاني ورينه معوض وأركان في جبهة الاتحاد الوطني يستقبلونه. سبق ذلك طلب الحكومة اللبنانيه من الجامعة العربيه شطب الشکوي التي كانت تقدّمت بها في ٢١ أيار حکومة سامي الصلح ضد الجمهوريه العربيه المتّحدة، متهمة إياها بتهريب أسلحة إلى لبنان عبر الحدود مع سوريا.

على أثر زيارة رشيد كرامي القاهرة في شباط ١٩٥٩، طرحت إمكان عقد اجتماع بين فؤاد شهاب وجمال عبد الناصر. كان ثمة إقتراح بأن يزور الزعيم المصري لبنان لتهنئة الرئيس المنتخب بمنصبه. قيل أيضاً إن الزيارة المناسبة للتلبية دعوة رسمية قدّمها كان وجّهها كميل شمعون إلى نظيره المصري محمد نجيب عندما زار القاهرة عام ١٩٥٣. فكانت خشية من أن تُقابل الزيارة بزحف المسلمين لاستقبال جمال عبد الناصر بعدما تحرّس زعماء لبنانيون لملاقاته والمناداة بضمّ لبنان إلى الجمهوريه العربيه المتّحدة. الأمر الذي من شأنه

استفزاز المسيحيين، والبلاد بالكاد خارجة من أزمة وطنية خطيرة كان التدخل الناصري أحد أسباب تسعيرها واستدرجها إلى نزاع طائفي قاد إلى الاقتتال. قيل كذلك بأن يذهب الرئيس اللبناني إلى دمشق للاجتماع بنظيره المصري. فكانت خشية مماثلة من إغضاب المسيحيين من تصرّف كهذا يُقدم عليه الرئيس في بداية عهده خارجاً لتّوه من الثورة المضادة، فيبدو على نقىض من صورة كميل



شمعون كأنه صنيعة جمال عبد الناصر. إذ ذاك كان اقتراح إجتماع الخيمة. زار عبد الحميد غالب الرئيس واستمع إلى وجهة نظره، قبل أن يقصد دمشق ويجتمع بالرئيس المصري الذي كان يزورها حينذاك ويناقش معه الإقتراح. أما وجهة النظر اللبنانيّة فجُبِّذَت لقاء الرئيس عند العدود اللبنانيّة - السودية.

بعد ٧٢ ساعة من زيارة قام بها لبيروت وفد من الجمهورية العربية المتحدة برئاسة رئيس المجلس التنفيذي في الإقليم الشمالي نور الدين كحالة، استدعي فؤاد شهاب رئيس الغرفة العسكرية النقيب أحمد الحاج في ٢٠ آذار ١٩٥٩، وطلب منه التوجه إلى دمشق والإجتماع بوزير الداخلية في الإقليم الشمالي العقيد عبد الحميد السراج للإعداد لاجتماع بينه وجمال عبد الناصر. كانت فكرة الإجتماع أثيرت مجددًا في زيارة حسين العويني دمشق في ٧ آذار، على رأس وفد لبناني رسمي لتهنئة جمال عبد الناصر بالذكرى الأولى، لاعلان حمودية المحة.

التقى أحمد الحاج الضابط السوري الكبير في مكتبه في ساحة المرجة. بادره الأخير سائلاً عما يحمله من اقتراحات فأجابه أن المطلوب التنسيق في تحديد مكان الإجتماع وزمانه وتدابير الحماية وتعيين الوفد المرافق والآخرين المماثلة.

رسالة عبد الحميد السراج: «أين تقگرون في مكان اللقاء؟».
ردّ أحمد الحاج: «أين تقترن؟».

قال: «مركز الجمارك السورية في جديدة يابوس. يلتقيان في إحدى قاعاته».

عقب زائره بأن المكان غير ملائم.

قال الوزير السوري: «لا أعلم إن كان لديك مكان يليق باجتماع الرئيسين. هل لديك مكان آخر؟».

ردّ أحمد الحاج: «عند الحدود بين البلدين».

قال عبد الحميد السراج: «لا مبني في هذا المكان. هل يكون تحت خيمة؟».

رد بالإيجاب: «لِمَ لَا يَكُونُ فِي خِيمَةٍ عَنْ الْحَدُودِ الْلَّبَنِيَّةِ - السُّورِيَّةِ يَجْتَمِعُ تَحْتَهَا الرَّئِسَانُ».

قال الضابط السوري بغضب: «الخيمة للبدو الرّحل. الإجتماع يُعقد في جديدة يابوس أو لا يُعقد».

بدا بذلك يوصى أبواب الحوار في وجه الحاج الذي عاد لتوه إلى جونيه، وأطلع رئيس الجمهورية على حديثه مع عبد الحميد السراج. فطلب منه الإتصال بوزير الخارجية حسين العويني واعلامه بالأمر. خابره، فأجابه أن يلازم بيت الرئيس بعض الوقت. بعد نصف ساعة اتصل به الوزير طالباً منه التوجّه مجدداً إلى دمشق ومقابلة قائد جيش الوحدة المصرية -



الفصل الحادي عشر

ثانياً | الكيلومتر ١٠١ القاء الخيمة (٢٥ آذار ١٩٥٩)

السورية العميد عبد المحسن أبو النور الذي استجاب رغبة الضابط اللبناني. وكان حسين العويني قد هاتقَ سفير مصر عبد الحميد غالب وحضره على التدخل، فخبار الأخير مكتب الرئيس المصري في القاهرة.

ما إن دخل أحمد الحاج مكتب الضابط المصري الواسع النفوذ في دمشق حتى بادره مستقبله قائلاً: «أطلب ما تشاء».

بدقة متناهية رسمت فرقة المساحين التابعين لمصلحة الشؤون الجغرافية في الجيش اللبناني موقع خيمة في منطقة حدودية مشاع، نصفها على الأراضي اللبنانية والنصف الآخر على الأراضي السورية، وأقامها الجيش الأول (وهي تسمية الجيش السوري في الإقليم الشمالي في الجمهورية العربية المتحدة). وضع كرسى جمال عبدالناصر في الأراضي السورية، وكرسي فؤاد شهاب في الأراضي اللبنانية. أما الطاولة فمُدّت على مساحة مترين مقطعين من حدود البلدين معاً. ونصبت إلى جانب خيمة الصفيح أربع خيم لجنود يتولون حراسة المكان. قبل ٢٤ ساعة من التئام الإجتماع أعلن حسين العويني موعده بالتزامن مع مهمّة نि�طط رئيس الشعبية الثانية العقيد أنطون سعد مع عبد الحميد السراج هي التدقيق في الإجراءات الأمنية لحماية الرئيسين. ورابطت في المكان وتولّت مراسم الاستقبال ثلاثة فرق عسكرية لبنانية وسورية ومصرية.

كان قد تردد حينذاك أن فؤاد شهاب قرأ المحاضر الرسمية والسرية لاجتماعات سلفيه مع نظرائهم العرب منذ عام ١٩٤٣. قالت حجّته إنه يريد إجراء محادثات مثمرة مع نظيره المصري، بعيداً من المجاملات التي طبعت تلك المحاضر، وسعياً إلى علاقات بناءة مع مصر وسوريا على السواء.

كان قرار إجتماع خيمة الصفيح بسيطاً ومجزداً، وأشبه بكبرىاء غير حقيقة. تفهّم كلّ من الرئيسين رأي نظيره في عدم ذهابه إلى البلد الآخر وسط جدل سياسي دار في دولتيهما في آن واحد، هو أيهما من الرئيسين سيرضخ للآخر أولاً. عندما قيل له إن فؤاد شهاب يرغب في عقد الإجتماع عند الحدود اللبنانية - السورية، إكتفى جمال عبد الناصر بالقول: «ما يريده الرئيس شهاب أنا جاهز للقيام به. كلّ ما يريده ويطمئنه سأنفذ له».

الأربعاء ٢٥ آذار ١٩٥٩، وسط إجراءات أمنية مشدّدة على جانبي الحدود اللبنانية - السورية، إجتمع فؤاد شهاب وجمال عبد الناصر تحت خيمة بلغ طولها ١٥ متراً، في منطقة عُرِفت بوادي الحرير. أشبه بخوخ صغير جُهْز بوسائل التدفئة والكهرباء والمياه،



ونُصبت من حوله مدافع مضادة للطائرات وأجهزة رadar. كانت الفكرة خيمة من قماش، ثم ارتأيا أن تكون صفيحاً بسبب رداءة الطقس في آذار. كان التخاطب الرسمي الأول بين الرجلين تبادل برقفيات. في ٧ آب ١٩٥٨ كتب جمال

عبدالناصر إلى الرئيس اللبناني مهنئاً بانتخابه، فأجابه في اليوم نفسه شاكراً، ثم أبرق إليه في ٢٥ شباط ١٩٥٩ يهنئه بالذكرى الأولى لإعلان الوحدة المصرية - السورية، قبل شهر من لقاء خيمة الصفيح. كان ردّ جمال عبد الناصر على البرقية أن شعب الجمهورية العربية المتحدة يكنّ التقدير للشعب اللبناني. وعلى امتداد سني العهد الشهابي تبادلاً للبرقيات والمشاعر إياها.

في الطريق إلى اجتماع خيمة الصفيف، رافق حسين العويني رئيس الجمهورية في سيارته التي تقدمتها دراجتان ناريتان ورافقتهما خمس سيارات جيب تابعة للحرس الجمهوري، وراح يمهد له بالإشادة بمواصفات الزعيم المصري، والمزايا السياسية والأخلاقية المشتركة التي تجمعه بالرئيس اللبناني: ضابطان كبيران أضحايا على رأس حكم بيديهما. يلتقيان على

الزهد والنزاهة والتجدد والبساطة في الحياة الخاصة، وعلى نظرية متقاربة إلى سبل ممارسة السلطة بلا غطرسة واستقواء. يستمد كلّ منها من تاريخ وطنه وتراثه عزماً على المحافظة على استقلاله وتطويره. شكا كلّ منها كذلك من مرحلة سابقة في





الفصل الحادي عشر

ثانياً | الكيلومتر ١٠١ القاء الخيمة (٢٥ آذار ١٩٥٩)

بلديهما عمّها التسلط والفساد واتباع سياسات داخلية منحازة افتقرت إلى الإنصاف والعدالة، وجنوح إلى تأييد محاور إقليمية. وجد حسين العويني في القواسم المشتركة هذه ما يحمل الرئيسين على التفاهم. كلاهما اختير بإرادة شعبه كي يحكم.

ردّ فؤاد شهاب على حسين العويني:

«صحيح، ولكنه كان بكبashi عندما تسلم الحكم، بينما كنت أنا لواء». العبارة نفسها كرّرها أمام مستقبليه من المسؤولين السوريين. وصل إلى مكان الاجتماع قبل نظيره المصري بدقاائق. دنا العقيد عبد الحميد السراج من الرئيس اللبناني، وأبلغ إليه أن جمال عبدالناصر وصل، داعياً إياه إلى المشاركة في استقباله ما أن تهبط الطوافة العسكرية التي تقلّه.

ردّ الرئيس: «أفضل لقاء هنَا». وبعدما حدّق في محدثه، قال في هدوء: «عندما انتُخب رئيساً كنت برتبة لواء، وكان الرئيس عبدالناصر برتبة بكبashi. لهذا أنا أتقدّم عليه في الرتبة العسكرية. وفي عُرفنا، نحن العسكريين، هو الذي ينبغي أن يستقبلني. لكنني سأنتظر وصوله هنَا».

وصل الرئيس المصري. تصافحا من دون عناق وتوجّها معاً إلى خيمة الصيف. ستة جلسوا إلى طاولة مستطيلة نصفها على الأراضي اللبنانية والنصف الآخر على الأراضي السورية. بدأ الاجتماع في الحادية عشرة قبل الظهر، وانتهى بعيد الثانية



طاولة الحوار... آنذاك

بعد الظهر. حضر فؤاد شهاب يرافقه وزير الخارجية حسين العويني، وجمال عبد الناصر يرافقه نائبه أكرم الحوراني ووزير الداخلية في الإقليم السوري العقيد عبد الحميد السراج وسفير مصر في بيروت عبدالحميد غالب.

فور جلوسهما إلى الطاولة تبادل الرئيسان مجاملات وكلاماً ودياً تناول بعضه الإجتماع تحت خيمة. ثم قال فؤاد شهاب لجمال عبد الناصر: «أنت عملت من أجل الوحدة بين مصر وسوريا، وأنا أعمل من أجل الوحدة بين جناحي لبنان. وأعتقد أن مهمتي أصعب من مهمتك لأن لدينا أفرقاء متناحرین، وثمة من يتدخل ليحرّض هذا الفريق أو ذاك. وأعتقد يا سيادة الرئيس أنك استوعبت المشكلة اللبنانية، واقتناعي أنك قادر على المساعدة على حلها».

رد: «نحن لا نريد للبنان إلا الخير والسلام والتعاون والوحدة الوطنية التامة بين أبنائه، قبل أي وحدة أخرى».

سأل الرئيس اللبناني: «في حال قيل لبنان الإنضمام إلى الوحدة المصرية - السورية، فهل توافق أنت؟».

إبتسם جمال عبد الناصر وقال: «طبعاً أقبل، خصوصاً إذا كان الإنضمام نتيجة إستفتاء شعبي وإجماع الغالبية الساحقة».

عقب محاوره: «لو كنت مكانك لما كنت قيلت. لا على أساس إستفتاء، ولا على أي أساس آخر».

سؤال: «لماذا؟».

قال: «لأن أي وحدة سينضم إليها لبنان سيجلس في حضنها وينتفذ ذقها». ضحك الرجال.

قال الرئيس المصري: «فكرة إنضمام لبنان إلى الوحدة غير واردة. ونحن لا نسعى إلى هذا الهدف، ولا نعمل من أجله. كل ما يهمّنا أن تصل الوحدة الوطنية بين أبنائه. وهذا كل شيء. أؤكد لك يا فخامة الرئيس أننا لن نتدخل في شؤون لبنان، وليس في حسابنا التدخل، في مقابل ذلك أريد منك لا تسمح بجعل لبنان ممراً أو مقرّاً لنشاطات تهدف إلى ضرب سوريا». في حصيلة إجتماع خيمة الصفيح الذي استمرّ ثلاثة ساعات، صدر عن الرئيسين مساءً بيان مشترك أذيع في بيروت ودمشق، أكد المبادئ الآتية:

«أولاً: حرصهما على توثيق روابط الأخوة وتنمية التعاون المثمر المتبادل بين الجمهوريتين الشقيقتين، في كل ما يؤدي إلى دعم استقلالهما وسيادتهما وكيانهما ضمن نطاق ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة.



الفصل الحادي عشر

ثانياً | الكيلومتر ١٠١ اللقاء الخيمة (٢٥ آذار ١٩٥٩)

ثانياً: إيمانهما بضرورة تدعيم التضامن العربي ودعم القضايا العربية وتأييدها. ثالثاً: رغبتهما المخلصة في العمل على إيجاد حلول إيجابية للمسائل الاقتصادية المعلقة بين البلدين في أقرب وقت على أساس التكافؤ وحفظ المصالح المشتركة والتبادلية تأميناً لرفاه أبنائهما وازدهار أحوالهما. ومن أجل ذلك أصدر كل من الرئيسين توجيهاته إلى حكومته لمواصلة السعي ومتابعة المحادثات من دون إبطاء في هذا السبيل، بروح المودة والتفاهم نفسها التي سادت إجتماع الرئيسين، والأحوة الخالصة التي تسود مشاعر الشعبين الشقيقين.

كانت مفارقة هذا الإجتماع أن محضرها رسمياً لم يُدْوَن أبداً. وبقي ما قاله الرجلان فيه مقتراً على ما أدلية به عنه أمام معاونيهما. في وقت لاحق عبر عبد الناصر عن ذلك بقوله: «أردنا أن يكون عفويّاً بين شقيقين يباشران مرحلة جديدة من العلاقات الدولية والعربية على نحو مختلف يكون مثلاً يُجتذب به».

وأضاف: «كان اللقاء في ذاته مجاملة. ليس ثمة ما كان ينبغي تصفيته. قلبنا الصفحة القديمة لعلاقات لبنان بالجمهورية العربية المتحدة، وقررنا فتح صفحة جديدة. قلت للرئيس شهاب إن الجمهورية العربية المتحدة في تصرّفه في كلّ ما يريد ويقرّر». قال أيضاً للرئيس اللبناني: «أرجو أن لا نضم أي شيء في صدرنا إلى الغد، ويختفيه أحدنا عن الآخر إذا حدث أمر ما، قبل أن تقترن في أتنا فعلنا أو تعمّدنا أو أتنا مسؤولون عنه أم لا، أرجو أن تحيطني علمًا به فوراً لمنع أي إجهادات أو إتباسات. لي في دمشق (عبدالحميد) السراج، وفي بيروت (عبدالحميد) غالب، وفي القاهرة (سامي) شرف. سُمِّ لي مندوبي من عندك».

بدوره فؤاد شهاب خرج من لقائه بجمال عبد الناصر بانطباع إيجابي أسرّ به إلى معاونيه، هو شعوره «كأنتي أعرفه من زمن». تأثر بجاذبيته وطريقة محادثته وعنته باختياره العبارات المباشرة غير الملتبسة، ولا الباعثة على التوجّس والقلق. بدا حريصاً على التوجّه إلى محاوره اللبناني بدقة وصراحة، راسماً الإطار الذي يتواخاه لعلاقات جديدة بين الجمهورية العربية المتحدة ولبنان. في ما بعد سجل جمال عبد الناصر ملاحظة لافتة هي أنه اكتشف في إجتماع الخيمة «أنتي كنت أحكى كثيراً والرئيس شهاب يتكلّم قليلاً. كان مستمعاً جيداً، وصادقاً في تفاهمه معى».

مساء ذلك اليوم التأم مجلس الوزراء واستمع من رئيس الجمهورية، حتى ساعة متأخرة من الليل، إلى نتائج إجتماع الخيمة.

وجد فؤاد شهاب أن الثقة بجمال عبد الناصر ممكنة، وقد طمأن أحدهما الآخر إلى رغبة

عميقة في التفاهم والإحترام. كانت الضمانات المتبادلة كفيلة بإرساء علاقات وثيقة بين البلدين، خصوصاً أن الزعيم المصري عبر للرئيس اللبناني عن أمله في أن ينجح - وحكومته - في إعادة توحيد لبنان واستعادة إستقراره، وهو «لن يتعامل إلا معه شخصياً» من رئيس دولة إلى رئيس دولة».

كانت تلك إشارة بليغة إلى أن الجمهورية العربية المتحدة ستكتفِ عن الطريقة التي قاربت بها علاقاتها بلبنان في السنوات الثلاث الأخيرة من عهد كميل شمعون، عبر إتصالات مباشرة ومستقلة عن الحكومة اللبنانية مع سياسيين لبنانيين مناوئين لها، وتشجيعهم على تصعيد معارضتهم واستقبال هؤلاء في القاهرة ودمشق، بالتفاوتات خاصة.

- بعد حوار تمهدٍ هادئ وسري بين الكبار في بيروت ودمشق، تم اللقاء على الحدود اللبنانية السورية واستمرّ ثلاث ساعات صدرت بعدها المقررات التاريخية التي تضمنها البيان المشترك ...

وبعد صدور هذا البلاغ بخطوطه العريضة التي تركّز بشكل خاص على السيادة والكيان والمصلحة اللبنانيّة كما المصريّة والسوسيّة، قيل أنه أثّر في أوضاع المنطقة والتطورات التي شهدتها.

في الواقع لقد كان لهذا اللقاء التأثير الإيجابي على لبنان. لأن الرئيس عبد الناصر أصبح في كل المحافل السياسية العربية، المدافع الأول عن «وضع لبنان الخاص» ومقدراً لظروفة. أما الرئيس شهاب فكان يردد دائماً أمام الأوساط المقربة إليه: إنهم يتهمونني بمسايرة عبد الناصر أكثر مما أسأير الرؤساء العرب الآخرين. هذا صحيح ولا سباب منها أنه يمثل لدى الشعوب العربية شيئاً أهم من كونه رئيس دولة ثم أن نصف لبنان يحبه». رغم ذلك، لم يقم الرئيس شهاب بزيارة القاهرة رغم الدعوات العديدة التي وجهها إليه الرئيس عبد الناصر... .

3